الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

استجابة لمتطلبات المواطنين وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس الأسـد.. تخفيض سـعر ليتر المازوت إلى 15 ليرة سورية
الحكومة: لجنتان لإنجاز قانون الإعلام .. والإصلاح الاقتصادي ..

دمشق
الثورة
الصفحة الأولى
الأربعاء 25-5-2011م
شعبان أحمد

شأن المواطن وهمه ومتطلباته اليومية.. والعملية الإصلاحية في قطاعات الحياة.. محاور رئيسية.. وعناوين عريضة حضرت على أجندة مجلس الوزراء فكانت استجابة لمتطلبات المواطنين المتعلقة بدعم مادة المازوت وللاحتياجات والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية حيث قرر مجلس الوزراء تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد تخفيض سعر اللتر الواحد من مادة المازوت خمس ليرات بحيث يصبح سعر اللتر 15 ليرة سورية.

وشكل المجلس بجلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور عادل سفر رئيس المجلس في إطار متابعة واستكمال الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الحكومة في مجال عملية التطوير والإصلاح في القطاعات الاقتصادية والإدارية والإعلامية لجنة للتطوير الإعلامي وإنجاز مشروع قانون الإعلام الجديد وأخرى للتطوير والإصلاح الاقتصادي على أن توافي اللجنتان مجلس الوزراء بما هو مطلوب منهما خلال مدة شهرين من تاريخه.

كما أقر المجلس في ضوء مناقشته مشروعات القوانين المدرجة على جدول أعماله مشروع القانون الخاص بالمؤسسة العامة للإسكان بصفتها جهة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الإسكان والتعمير.

ويهدف مشروع القانون إلى منح المؤسسة المرونة اللازمة بما يمكنها من المساهمة بتلبية الاحتياجات الإسكانية وبشكل خاص الإسكان الاجتماعي وتعزيز مفاهيم السكن الاقتصادي والارتقاء بمستوى العمران من خلال تخفيض تكاليف إنشاء المسكن والسعي لبناء مدن وضواح ومشاريع عمرانية جديدة وتطوير المناطق العمرانية القائمة.

ووافق المجلس على مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية الإكوادور لتأسيس لجنة اقتصادية تجارية بين البلدين.

ووافق مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المالية على السماح لها بإعلان طلب عروض من شركات التأمين المرخص لها بما فيها المؤسسة العامة السورية للتأمين ليتم اختيار العرض الأنسب فنيا وماليا من حيث الخدمات التي ستقدم للمراد تشميلهم بالتأمين الصحي من متقاعدي الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية وفقا لاحكام المرسوم رقم 46 للعام الجاري 2011.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزارة الكهرباء المتضمنة توجهاتها الأساسية على صعيد التطوير الإداري والتأهيل الفني وتحسين كفاءة الطاقة ونشر الوعي بأهمية ترشيد استخداماتها وتطوير مركز بحوث الطاقة وتخفيض الفاقد الكهربائي وإيلاء الاهتمام بمشاريع الطاقات المتجددة والبرنامج الزمني والمادي لتنفيذ مشاريع توليد الطاقة في السنوات القادمة وخطة توسيع وتأهيل محطات الطاقة القائمة حاليا.

وتحدث الدكتور سفر خلال الجلسة حول بعض القضايا العامة فأكد على المتابعة والتنسيق بين الجهات المركزية والمحلية وإحداث مكاتب للمتابعة في الوزارات تعنى بقضايا المتابعة لتنفيذ قراراتها وتوجهات عملها وإنجاز برامجها المقررة في خططها السنوية.

وبحث مجلس الوزراء مذكرة وزارة العدل المتضمنة مقترحها للاطار الزمني لخطة عملها على صعيد إصلاح المؤسسات القضائية وتطوير العمل القضائي وتأهيل وتطوير الإدارات التابعة للوزارة والجهات التابعة لها في إطار تعزيز ثقة المواطن بالقضاء من خلال الشفافية وسيادة القانون.

*** ***

الشعار: سينعكس إيجاباً على المنتج وسيرفع من الكفاءة الاقتصادية

وعن قرار الحكومة بتخفيض سعر مادة المازوت الى 15 ل.س ابدى وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور نضال الشعار سعادته بالاعلان عن هذا الخبر الذي يهم كافة المواطنين والذي جاء ترجمة لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد واستجابة للمطالب الشعبية..

واشار الشعار الى الاثار الايجابية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القرار معتبرا ان الجانب الاقتصادي في هذا القرار مهم جداً وخاصة ان مادة المازوت تشكل جزءاً هاما جدا لعناصر الطاقة وتعتبر عنصرا رئيسياً في منظومة التكلفة للمنتج الصناعي والزراعي وكافة الفعاليات الاقتصادية الاخرى.

واشار الشعار الى ان تخفيض سعر المازوت سينعكس ايجابا على المنتج النهائي، فتخفيض التكاليف سيؤدي حسب رأي الدكتور الشعار الى تخفيض الاسعار و الذي سيساعد على رفع الكمية المطلوبة من قبل المواطنين لاسعار المنتجات والسلع المطروحة في السوق..

واكد الشعار ان هذه الزيادة ستنعكس على الصناعي وعلى المنتج الزراعي وبالتالي تشجيع الانتاج وزيادته وهنا نصل الى أن حلقة من الحلقات الاقتصادية المهمة ستتبلور انعكاساتها على كافة القطاعات الاقتصادية.

واضاف الشعار عندما يلاحظ المنتج ان الطلب على منتجاته قد زاد فسيؤدي ذلك الي تحفيزه وتنشيطه على الانتاج بكميات اكبر وهذا يؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج وهنا يصبح قادرا على تزويد المواطن بسلع اقتصادية جيدة لتصل الى مرحلة خلق كفاءة اقتصادية مهمة لهذا المنتج.

اما بالنسبة للاثار الايجابية لهذا القرار على المواطن فأكد الشعار ان انخفاض المازوت الى 15 ل.س سيحرك جزءا من دخل المواطن والذي من الممكن صرفه على حاجات استهلاكية اخرى تلزمه في حياته اليومية.. وهذا سيؤدي حسب الدكتور الشعار الى زيادة على مجمل الطلب للسلع والخدمات لندخل ثانية في الحلقة الانتاجية والصناعية ترفع من الكفاءة الاقتصادية لكافة المواطنين وكافة القطاعات.

وهنا ناشد وزير الاقتصاد السادة الصناعيين والزراعيين ان يعكسوا انخفاض سعر المازوت على تخفيض منتجاتهم من اجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية من ناحية ولكي يستفيد المواطن من هذا التخفيض كون هذا القرار صنع للمواطن.

واشار الشعار الى ان تخفيض الاسعار سيؤدي الى بدء دورة اقتصادية من شأنها ان ترفعنا الى مستوى افضل وسيكون دافعاً لتنشيط حركة العملية الاقتصادية والخروج من حالة الركود الحالية.

ووصف الشعار هذا القرار بالجريء والحكيم خاصة في هذا الوقت وبني على جانب اقتصادي مهم وهو ببساطة تخفيض كلف الانتاج وتخفيض الاسعار وزيادة الكمية المطلوبة وتنشيط الاقتصاد وتحريك العجلة الاقتصادية.

وفي رد على سؤال الثورة حول الجهات المسؤولة على الرقابة وتفعيل هذا القرار اكد وزير الاقتصاد ان هناك اليات لاعادة النظر ببعض الاسعار وخاصة مايتعلق منها بالنقل مؤكدا انه اعتبارا من اليوم سيكون هناك تعرفة جديدة تؤثر ايجابا على تكلفة النقل في كافة انحاء القطر واشار الشعار الى ان تنفيذ القرار سيبدأ من الساعة 12 ظهر اليوم.

واضاف السيد الوزير ان تكاليف تنفيذ هذا القرار ستكون باهظة خاصة في ظل فروقات الاسعار الكبيرة مع الدول المجاورة والعالمية الا انه عاد واكد ان تعاون الجميع يمكن ان يعكس هذا القرار ايجابا على الداخل السوري من خلال زيادة الانتاج والايرادات وبالتالي انعكاسه على الشارع والبنى التحتية اضافة الى آثاره الاجتماعية المهمة على المواطن الذي سيشعر ان الدولة ترعاه بحق وبعدالة وننظر اليه بعين الرحمة والتعاونية الشاملة.

وفي محور رده على سؤال مندوب الثورة حول اجراءات الحكومة من الحد من تهريب المازوت الذي من المتوقع ان يزداد بعد قرار خفض سعر المازوت اكد الشعار ان هناك دوراً فعالاً لوزارة الدفاع مشيرا الى ان السيد رئيس مجلس الوزراء اصدر كتابا الى وزير الدفاع طلب من خلاله تشديد الرقابة على الحدود بهدف منع التهريب الى الدولة المجاورة.

اضافة الى اجراءات اخرى صارمة من شأنها ان تحد الى حد بعيد تهريب هذه المادة الى الدولة المجاورة.

لجنة للإصلاح الاقتصادي والإداري

من جانب اخر اكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور نضال الشعار ان السيد رئيس مجلس الوزراء اصدر قراراً بتشكيل لجنة الاصلاح الاقتصادي والاداري في سورية مهمتها الاساسية دراسة الوضع الاقتصادي الحالي وتلمس المشاكل والعقبات والثغرات الموجودة في نظامنا الاقتصادي الحالي ومن ثم وضع الحلول والبدائل لمعالجة هذه الاوضاع.

واشار السيد الوزير الى ان من مهام اللجنة ايضا تقديم الحلول الى الوزارات والعمل معها في ايجاد الحلول المناسبة لمواكبة مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتشكيل حالات اقتصادية جديدة تتناسب والطموحات الاقتصادي التي تسعى الحكومة لتحقيقها حالياً. واضاف الشعار ان اللجنة ستضم كبار الاقتصاديين مع امكانية الاستفادة من خبرات محلية مشهود لها بالخبرة والكفاءة الاقتصادية اضافة الى العلم والحكمة واعتبر الشعار ان هذه اللجنة ستكون الذراع الاساسية للحكومة في تهيئة البلد الى مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتحقيقه عبر خطوات مدروسة ومحسوبة بالتعاون مع كافة الشركاء لتحقيق مبدأ التشاركية والذي يعتبر المنهج الاساسي للحكومة الحالية.

لجنة إعلامية لصياغة قانون اعلام جديد

محمود: يواكب التطورات المتسارعة ويكفل الحريات

وعن قرار مجلس الوزراء القاضي بتشكيل لجنة إعلامية لصياغة قانون الإعلام اكد الدكتور عدنان محمود وزير الاعلام ان القانون سيشمل وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ويواكب عمل الاعلام المعاصر والتطورات المتسارعة في تقانة الاتصال والمعلوماتية ويكفل الحريات الاعلامية.

وعن الاطار الزمني لاعداد هذا المشروع اكد محمود انه سيكون شهرين بعدها يتم عرضه على الاعلاميين ووسائل الاعلام للحوار والنقاش وابداء الملاحظات عليه واثرائه واغنائه وتقديم كل الملاحظات المرتبطة بهذا القانون تمهيداً لاصداره.

واشار محمود الى ان المهمة الثانية للجنة هي وضع الآليات المناسبة لاعادة هيكلة منظومة الاعلام الوطني المقروء والمسموع والمرئي والالكتروني وذلك بما يتناسب مع قانون الاعلام الجديد وبهدف الى تطوير اداء وسائل الاعلام الوطنية واكد محمود أن هذا التطوير يجب ان يشمل بنية هذه المؤسسات والكوادر البشرية والسياسة الاعلامية وربطها بالشأن العام وأولويات المواطن وقضايا المجتمع بشرائحه وأطيافه المختلفة والتعبير عن مختلف الآراء بما يخدم مصلحة الوطن والمجتمع.

واضاف محمود ان هذه اللجنة الاعلامية تضم مجموعة من الاختصاصيين والاكاديميين والخبراء وأصحاب الكفاءة في المهنة من الاعلام العام والخاص.

واشار محمود الى ان التحدي الأكبر في اداء الاعلام الوطني في هذه المرحلة يكمن في توسيع مساحة التأثير في الرأي العام والاعتماد على بيئة ومنظومة الاعلام بأداء احترافي عالي المستوى وذلك في اطار فهم بنية الاعلام من حيث ربط أولويات الوسيلة الاعلامية بأولويات المواطنين.

واضاف محمود ان هذه المرحلة تتطلب منا ان نضع الاعلام في أولويات عملية الاصلاح وحيث يكون شريكاً اساسياً في متابعة الاداء الوطني والتعبير عن الرأي العام وتلبية حاجات المجتمع المعرفية.

وفي رد على سؤال مندوب «الثورة» حول ما قام به الاعلام الوطني في المرحلة الحالية من تشكيل رأي عام والتأثير فيه رغم حملات التحريض المغرضة من قبل قنوات فضائية ناطقة بالعربية رغم تباين الامكانات أقلها المادية.

اكد الدكتور محمود انه ورغم ذلك اقول وبكل صراحة ما هو مطلوب منا اعلاميا هو أضعاف ما نقوم به.. الآن المواطن مازال يسبق الاعلام في تحليله للواقع وفي معرفته وفي متابعته ولذلك حسب رأي الدكتور محمود ان التحدي الاكبر هو توسيع مساحة التأثير للاعلام وتلبية حاجات المواطن المعرفية وإشباع هذه الحاجات ونقل الاعلام الحكومي الى المجتمع والى تفاصيل الحياة اليومية للمواطن وأن يكون الشأن الداخلي هو القوة الرئيسية في عملية التأثير.

واشار محمود الى ان اعلامنا لا يستطيع المنافسة اذا لم يكن الشأن المحلي واذا لم تكن قضايا المواطن هي الاجندة الرئيسية في عمل وسائل الاعلام مع استخدام النظريات والنماذج الاعلامية الحديثة وتوفير عنصر العلم والاختصاص في اداء وسائل الاعلام.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية